



الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة 409

الثلاثاء، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد نيانغ. (السنگال)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

السيد شعوان جبارين، المدير العام لمؤسسة الحق، الذي تفضل بقبول دعوة اللجنة لإيصال رسالة من بُعد ممثلاً للمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذه جلسة خاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وفقاً لأحكام القرار 40/32 بآء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977.

أود أن أذكر اللجنة بأن هذه الجلسة تبت مباشرة على شبكة الإنترنت على تلفزيون الأمم المتحدة مع ترجمة شفوية بجميع اللغات الرسمية الست. وأود أن أحث جميع المتكلمين على الإدلاء ببياناتهم في مدة لا تتجاوز الخمس دقائق. وربما يضطر بعض كبار الشخصيات إلى مغادرة الجلسة في نهاية الجزء الأول.

يشرفني ويسعدني أن أرحب بسعادة السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد هارولد أدلاي أغيما، رئيس مجلس الأمن، وسعادة السيد إيرل كورتيناى راتراي، رئيس الديوان، ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة وممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في هذه الجلسة.

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيساً للجنة.

تحتفل هذه الجلسة الخاصة الرسمية التي تعقد كل عام في 29 تشرين الثاني/نوفمبر بموجب أحكام القرار 40/32 بآء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977 باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. تأتي هذه الجلسة تعبيراً عن التزامنا الجماعي بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبإيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وتحقيق السلام والأمن الدائمين بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أود أيضاً أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وممثلي منظمات المجتمع المدني وجميع الذين قبلوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذه الجلسة الخاصة. ونتوجه بشكر خاص إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



بالجزع إزاء السياسات والتدابير التمييزية الخطيرة التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني. ويجب على إسرائيل أن تتخلى عن تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتهجيرهم قسرا، فضلا عن نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة.

تدين اللجنة استهداف إسرائيل المستمر لحيز المجتمع المدني الفلسطيني وتقليصه، بما في ذلك قرارها الذي لا أساس له بحظر ست من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الشريكة للأمم المتحدة واللجنة.

ويجب على إسرائيل أيضا أن ترفع تماما حصارها غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاما بوصفه عقابا جماعيا على النحو الذي أكده المقررون الخاصون ولجان التحقيق والذي يؤدي إلى زيادة تمزيق نسيج الشعب الفلسطيني وتجزئة أرضه. وتعدُّ إجراءات إسرائيل سببا لانتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان وتؤدي إلى تراجع التنمية في غزة. كما يتعارض الحصار البري والجوي والبحري المفروض مع السلام والقانون الدولي ويجب إنهائه.

وعلى الرغم من أن وعد الأمم المتحدة لم يتحقق بعد، أظهر الشعب الفلسطيني صمودا لا يصدق على مر السنين ولم يفقد أبدا قناعاته وأمله وهويته. وعلى مر السنين وعلى الرغم من الصعاب الهائلة أصبحت فلسطين دولة مراقبة لدى الأمم المتحدة وعضوا في المنظمات الدولية وصدقت على نحو 100 معاهدة واتفاقية دولية.

لقد أوصت اللجنة الرابعة للجمعية العامة يوم الجمعة الموافق 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بخمسة مشاريع قرارات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وأنشطة الاستيطان الإسرائيلية وغيرها من الممارسات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك طلب هام لإصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن جملة أمور بما في ذلك مشروعية الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده (مشاريع القرارات A/C.4/77/L.9 و A/C.4/77/L.10 و A/C.4/77/L.11 و A/C.4/77/L.12/Rev.1 و A/C.4/77/L.14).

وفي إطار تلك القرارات أيضا التمديد الهام لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. بيد

إن مما يؤسف له أن الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، لا يزال يعاني اليوم في غياب حل عادل بعد مرور 75 عاما على قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين التاريخية عن طريق اتخاذ القرار 181 (د-2) وإطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي لأكثر من 55 عاما حتى الآن من زيادة نزع الممتلكات والتشريد والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن. ولم يتحقق بعد الوعد بتقرير المصير والاستقلال وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني.

كما شهدنا في عام 2022 تصعيدا خطيرا في الغارات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى مقتل وإصابة المزيد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. إن العنف، أيا كان شكله، يبعدنا أكثر عن الوصول إلى إجماع دولي على تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016). إن مثل هذا العنف ليس حلا، ويجب التوقف عن قتل المدنيين فوراً كما تجب مساءلة مرتكبيه. إن توافق الآراء العالمي واضح على ضرورة أن تمتنع إسرائيل عن خطابها وإجراءاتها الاستفزازية التي توجج التوترات إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بالوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس ومواقعها المقدسة.

كما ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة إزاء التوسع المستمر من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المستوطنات غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما يصاحب ذلك من عنف المستوطنين المتزايد. وتشكل تلك الأعمال غير المشروعة انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وعرقلة واضحة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ويساور اللجنة قلق بالغ أيضا لأن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ليس مؤقتا بل إنه ضم توسعي ويشمل عددا لا يحصى من الأراضي الأخرى كما يجادل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. ونشعر

تعيّشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لكن وبعد ثلاثة أرباع قرن - أي بعد ثلاثة أجيال وبعد حروب عديدة - لا توجد دولتان ولا سلام دائم حتى الآن.

كما يواجه العالم اليوم الكثير من الأزمات المترابطة وهناك المزيد من الأزمات التي تلوح في الأفق، ويعاني العالم أيضاً من انعدام الثقة. وبالتالي لا يمكننا أن نرضى بالتقاعس عن العمل. ففي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يجب أن ننظر إلى محنة الفلسطينيين من منظور الحقوق والتضامن.

وأؤكد من جديد أن للشعب الفلسطيني، شأنه شأن جميع الشعوب، حقاً أساسياً وغير قابل للتصرف في العيش بكرامة وأن يتمتع بالحرية وحرية التنقل وأن يتحرر من الخوف ويحصل على الخدمات الأساسية.

في عام 1950 حصل رالف بانس على جائزة نوبل للسلام لعمله وسيطاً للأمم المتحدة في النزاع الفلسطيني، وقال في ذلك الوقت:

”إن السلام ليس مجرد مسألة قتال بين الناس أو عدمه، لأنه يجب أن يترجم السلام إلى خبز أو أرز ومأوى وصحة وتعليم، فضلاً عن الحرية والكرامة الإنسانية - أي توفير حياة أفضل باطراد“.

ونظراً لأنني عشت في المنطقة بصفتي دبلوماسياً شاباً، أستطيع أن أقول من تجربتي الشخصية إن التوترات في تلك المنطقة كانت ولا تزال شديدة جداً. ويجب علينا أن نطمح إلى تغيير ذلك وإلى إيجاد حلول رائدة. وإن بوسع الأعضاء إيجاد حلول رائدة.

ونعلم من خبرتنا أنه ليس هناك ما يسبب انعدام الأمن والعنف أكثر من اليأس والقنوط. ويجب أن نجد سبيلاً لاستعادة الأمل بين الفلسطينيين، ولا سيما جيل الشباب، واستعادة الأمل في أن يولد جميع البشر متساوين ويحق لهم التمتع بنفس حقوق الإنسان. وليكونوا مواطنين في إسرائيل أو لا يكونوا، وليعيشوا في الأراضي التي خصصها قرار التقسيم 181 (د-2) سواء لإسرائيل أو فلسطين، ليعيشوا في يافا أو تل أبيب أو عكا أو الجليل أو الضفة الغربية أو غزة.

أن الوكالة لا تزال بحاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وتواصل اللجنة مناقشتها بتقديم الدعم اللازم للوكالة لضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم.

وستواصل اللجنة عملها الريادي إلى أن نتوصل إلى حل شامل يستند إلى القانون الدولي تعيش فيه فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب على طول خطوط ما قبل عام 1967 في سلام وأمن. تلاحظ اللجنة أن الحالة المتدهورة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة تستدعي عملية سياسية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات القائمة التي ستحل جميع مسائل الوضع النهائي وتحقق حل الدولتين. تحقيقاً لتلك الغاية، تواصل اللجنة اتصالاتها المستهدفة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لاستمرار الاهتمام الدولي بقضية فلسطين، فضلاً عن الدعوة إلى حل الدولتين.

ونرحب بالحوار بين الفلسطينيين والتوقيع في 13 تشرين الأول/أكتوبر على إعلان الجزائر باعتباره خطوة نحو المصالحة والديمقراطية الفلسطينية، وهما أمران حاسمان لمفاوضات السلام.

إن إيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وتحقيق تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. فذلك شرط مسبق لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين فضلاً عن صون السلم والاستقرار الإقليميين. في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تتعهد اللجنة بمواصلة الوفاء بولائها والعمل على تحقيق تلك الغاية.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد كوروشي.

السيد كوروشي (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): قبل خمسة وسبعين عاماً، كانت الحالة في فلسطين أول أزمة كبرى تواجهها الأمم المتحدة المنشأة حديثاً. إن الجمعية العامة هي التي أعلنت أن من شأن حل الدولتين أن ينهي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بطريقة سلمية ومستدامة. واعتقد أعضاء هذا الجهاز أنهم سيرون قريباً دولتين

السلام هو السبيل. ويتمثل هدفنا النهائي في ألا تكون هناك حاجة إلى هذه الدعوة للتضامن، وأن هدفنا أن يكون الشرق الأوسط خاليا من النزاع وقادرا على الاستعادة الكاملة من الإمكانيات الهائلة لشعبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد تشابا كوروشي، رئيس الجمعية العامة على بيانه. تعرب لجنتنا عن امتنانها لقيادته للجمعية في التصدي للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط بأسره.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد هارولد أدلاي أغيان، الممثل الدائم لغانا ورئيس مجلس الأمن.

السيد أغيان (غانا)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعوتي لمخاطبة هذه الجلسة بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

قبل ثلاثين عاما عُقد مؤتمر دولي في مدريد حيث جلس قادة إسرائيليون للمرة الأولى على الطاولة أمام قادة عرب من بينهم فلسطينيون ولبنانيون وأردنيون وسوريون. وقد كان ذلك الاجتماع نقطة انطلاق لسلسلة من مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة الأطراف. ويُذكرنا ذلك المؤتمر بأنه لا يمكن إيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلا بالوسائل السلمية. لقد كان دعم المجتمع الدولي ولا يزال حاسما لإيجاد تسوية سلمية ومستدامة للنزاع.

خلال العام الماضي، أبقى مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قيد نظره. وواصل المجلس الاستماع إلى إحاطات شهرية من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، فضلا عن عقد مناقشات مفتوحة بشأن هذا البند من جدول الأعمال على أساس فصلي. كما عقد مجلس الأمن جلسات إضافية استجابة للحالة في غزة والقدس الشرقية، واعتمد المجلس أيضا بيانا صحفيا بشأن مقتل الصحفية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة (SC/14891).

ويجب علينا استعادة الأمل في أنه لا يمكن أن يكون الرخاء نتيجة للعبة صفرية بل نتيجة لسعي استراتيجي قائم على حل توافقي تاريخي، وأن النزاع لن يستمر إلى الأبد وأن الحق في التنمية شامل للجميع وأن القيادة السياسية ستتمكن من تلبية احتياجاتهم وأن هناك حولا.

فما هي الحلول التي سنغادر بها هذه القاعة؟ كيف سنكفل، بصفتنا المجتمع الدولي، حماية حقوق الفلسطينيين الآن وللأجيال المقبلة؟ إن أحد العناصر الأساسية للتضامن يتمثل في فهم محنة الآخرين وتشاطرهم معهم. وأطلب من الحاضرين اليوم أن يشاطروا الفلسطينيين ذلك الشعور. وأطلب منهم ليس أن يعربوا عن تضامنهم فحسب، بل أن يواصلوا العمل على ذلك الأساس.

ويجب أن نعيد تأكيد تضامننا مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير. فما زلنا نحافظ على بعض الهياكل الأولية المصممة لتخفيف صعوبات السنوات القليلة الأولى بعد التقسيم، والتي ما زلنا بحاجة إليها في الوقت الحالي، ليس لأنها حل، بل ترتيبات قبل بلورة الحل والتفاوض عليه وتنفيذه.

ويجب علينا إثبات هذا التضامن باتخاذ خطوات ملموسة بتوفير الوسائل التي تحتاج إليها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كي يتسنى لها أداء عملها المنفذ للحياة. فلسوء الحظ، تواجه الأونروا حاليا فجوة تمويلية تزيد على 600 مليون دولار كما أوضح الرئيس. وفي الوقت الذي يبدو فيه ضعف الإرادة السياسية لإيجاد حلول طويلة الأجل فلنكفل على الأقل التمويل الكافي والموثوق به المتعدد السنوات للأونروا لتمكينها من أداء مهامها.

وأناشد جميع المشاركين أن يستخدموا نفوذ حكوماتهم للسعي إلى التوصل إلى حلول توفيقية وإجراء حوار مباشر ومفاوضات بحسن نية في الشرق الأوسط. تلك هي الأدوات الوحيدة المتاحة لنا لإنهاء هذا النزاع بإيجاد حل عادل ومستدام يأخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لجميع الأطراف. وكما يقول المثل، ليس هناك سبيل للسلام، لأن

المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسينها على الفور وفي الأجل الطويل، فضلا عن تعزيز وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه.

كما يشدد أعضاء المجلس على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل ودون عوائق، ويدعون الأطراف إلى العمل الفعال لفتح المعابر بشكل مستدام ومنظم. ونرحب بجهود مصر والبلدان الأخرى في المنطقة والأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والأطراف الدولية الأخرى في ذلك الصدد، ونشجع على إحراز التقدم في المصالحة بين الفلسطينيين وأن تتمكن السلطة الفلسطينية من أداء دورها بفعالية بما في ذلك في قطاع غزة. يحيط أعضاء المجلس علما بتوقيع إعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية برعاية الجزائر، بما في ذلك ما يتعلق بإجراء انتخابات تشريعية وبرلمانية في إطار زمني محدد.

علاوة على ذلك، يواصل مجلس الأمن الرصد الدقيق للوضع المالي الحرج الذي تواجهه السلطة الفلسطينية، ويشدد على أهمية معالجة ذلك الوضع، بما في ذلك تقديم الدعم للجهود المبذولة لتعزيز مؤسساتها. يرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومجموعة المانحين التابعة للجنة الاتصال المخصصة لتتسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني دعما لمساعي الفلسطينيين الرامية إلى بناء دولتهم. يسلم أعضاء مجلس الأمن أيضا بالدور الأساسي الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وذلك بفضل دعم شريان الحياة وتوفير الخدمات لملايين اللاجئين في المنطقة. وبالمثل، نلاحظ بقلق بالغ أزمة التمويل المتكررة التي تعاني منها الوكالة، ونشكر المانحين على ما يقدمونه من تبرعات حسنة التوقيت، وندعو الآخرين إلى التبرع أيضا.

سيواصل مجلس الأمن متابعة الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين عن كثب والسعي لتنفيذ قراراته ذات الصلة، علاوة على تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والازدهار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين بما في ذلك من خلال

وواصل المجلس تلقي تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار المجلس 2334 (2016) من خلال إحاطات يقدمها المنسق الخاص كل ثلاثة أشهر وكذلك بصورة خطية كل ستة أشهر كان آخرها في حزيران/يونيه 2021 (انظر S/PV.9203).

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط أحد الشواغل الرئيسية لمجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. إن الوضع الراهن ليس مستداما، وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات مهمة لعكس الاتجاهات السلبية في الميدان.

يظل المجلس ملتزما التزاما كاملا بالسعي إلى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، بما يتماشى مع القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويتسق مع قرارات المجلس ذات الصلة التي تُعدُّ ركنا أساسيا لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وينبغي تحقيق ذلك من خلال مفاوضات مباشرة بشأن مسائل الوضع النهائي بين الطرفين بما يؤدي إلى حل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان: إسرائيل وفلسطين المستقلة ذات السيادة جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فضلا عن مراعاة المعايير المتفق عليها دوليا.

ولا يزال القلق يساور أعضاء المجلس إزاء تدهور الحالة في الميدان، ويدعون إلى وضع حد فوري للإجراءات التي تقوض الثقة بين الطرفين وتهدد قابلية تطبيق حل الدولتين. تشمل تلك الإجراءات بناء المستوطنات وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية وطرد الفلسطينيين في القدس الشرقية ومسافر يطا وهجمات المستوطنين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة والتحريض على العنف والإرهاب.

يدين أعضاء مجلس الأمن العنف والهجمات العشوائية على المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، ويشددون على أهمية كفالة حماية المدنيين. ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في غزة ويدعو جميع الجهات الفاعلة

وتحسين الظروف المعيشية لجميع الفلسطينيين. تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) شريان حياة ضروري للاجئين الفلسطينيين. وأثني على الجهات المانحة لدعمها وأحث الجميع على الإسراع وتوفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتمكين الأونروا من الوفاء بولايتها تماما.

”إن موقف الأمم المتحدة واضح: يجب إحراز تقدم في تحقيق السلام ويجب إنهاء الاحتلال. ونظل ملتزمين بتحقيق رؤية حل الدولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أن تكون القدس عاصمة لهما. فلنؤكدُ معا من جديد دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني في سعيه لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وبناء مستقبل ينعم فيه الجميع بالسلام والعدل والأمن والكرامة“.

أود الآن أن أضيف بضع كلمات من جانبي.

ففي الوقت الذي يواجه فيه عالمنا فيضا من النزاعات والأزمات، فإن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تذكرة فعالة بأنه يجب ألا نغفل أبدا الحالة المتدهورة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما سمعنا في وقت سابق من الرئيس، شهد عام 2022 تصعيدا خطيرا في الغارات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ونتوقع الآن أن نشهد أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الرصد المنظم للوفيات في عام 2005. وما تزال الضفة الغربية بؤرة للتوترات، بينما تزداد هشاشة الحالة في القدس بسبب إجراءات الاستفزاز والعنف في الأماكن المقدسة وحولها. ولا يزال سكان غزة الفلسطينيون البالغ عددهم 2 مليون نسمة يعانون بسبب إجراءات الإغلاق المُجهدة. كما رحبنا بالخطوات التي اتخذت خلال العام الماضي لتسهيل الوصول والتنقل، ولكن هناك حاجة إلى المزيد لتخفيف حدة التوتر وتوفير أفق سياسي واضح. وأكرر امتنان الأمين العام للدول الأعضاء التي تقدم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

جهود المجموعة الرباعية. وانطلاقا من روح مؤتمر مدريد، فلا يمكن تحقيق السلام والمصالحة الحقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا بواسطة عملية تفاوضية تتسم بالالتزام وبدعم دولي، ولا يمكن للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني نيل ما يستحقانه بجدارة من الحريات والأمن والكرامة والازدهار على قدم المساواة إلا من خلال الحوار والدبلوماسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أغيان على بيانه الهام،

الذي يؤكد من جديد أن مجلس الأمن لا يزال ملتزما التزاما كاملا بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس رؤية دولتين: إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. كما أشكر غانا على دعمها الطويل الأمد والثابت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيرل كورتيناى راتراي، رئيس

ديوان الأمين العام، الذي يتكلم بالنيابة عن الأمين العام.

السيد راتراي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنقل إليكم تحيات الأمين

العام، الذي طلب مني أن أنقل شخصيا الرسالة التالية.

”نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بينما لا يزال الأمل في تحقيق السلام ضئيلا. وتغمزني مشاعر الحزن من تزايد أعداد المدنيين الفلسطينيين الذين يفقدون أرواحهم في دوامة العنف التي تجتاح الضفة الغربية المحتلة. فكلما سقطت ضحية زاد الخوف واشتد العنف. لذلك أحث جميع الأطراف على الإقدام فورا على اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من التوتر وإنهاء هذه الدوامة المميتة. إن مسببات النزاع التي طال أمدها - من قبيل استمرار الاحتلال وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل وإخلاء الناس من مساكنهم - تزيد من مشاعر الغضب واليأس والإحباط.

”في غضون ذلك، لا تزال غزة ترزح تحت إجراءات إغلاق مجهدّة وتعاني من أزمات إنسانية. وأكرر دعوتي للأطراف للعمل من أجل إنهاء إجراءات الإغلاق المفروضة على غزة

منها القدس. كما شهد والعالم نضال شعبنا ومعاناته في مخيمات اللجوء في الوطن والشتات.

”كما نعرب عن جزيل شكرنا للدول التي أكدت بأغلبية ساحقة على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعلى التزامها بالقانون الدولي والشرعية الدولية. إن صمود شعبنا الفلسطيني على أرضه وفي كل مكان في العالم ووقوفكم إلى جانبه وتضامنكم المستمر معه، هو ما يبقى قضية فلسطين حية وحاضرة رغم مرور السنين وتتابع الأجيال.

”لقد مر عام آخر على الشعب الفلسطيني وهو لا يزال يبرز تحت الاحتلال الإسرائيلي، عام آخر من القتل والحصار والاعتقال والتهدية القسري وهدم البيوت، عام آخر من المستوطنات وتقطيع أوصال الوطن من خلال جدار الضم ومصادرة الأراضي والحوجز العسكرية، عام آخر شهد المزيد من العنف والتحرير ضد شعبنا ومقدساته المسيحية والإسلامية. عنف وتحرير يمارسه الاحتلال الإسرائيلي، بكافة مكوناته العسكرية والسياسية، وجماعات المستوطنين المتطرفين، بمن في ذلك مسؤولون إسرائيليون وأعضاء في الكنيست الإسرائيلي. كما أثبتت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة أن هؤلاء السياسيين المتطرفين يعيشون على تدمير وطننا وانتهاك حقوقنا وسلب حريتنا. عام كما تصفه الأمم المتحدة بأنه الأكثر دموية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية، انتهاكات يومية ومستمرة ضد كل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

”لقد شهد العالم كله اغتيال إسرائيل للصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، صوت فلسطين وأيقونة الإعلام العربي. اغتالها قوات الاحتلال الإسرائيلية بدم بارد، ورغم مناشدات زملائها ومحاولات إسعافها. ولم تكتف بذلك بل إنها بكل همجية اعتدت على موكب جنازتها وحاملي نعشها - مشهد يندى له جبين البشرية. هذه هي إسرائيل هذا هو احتلالها ملخص في

في الشرق الأدنى وأحث الجميع على المساعدة لأن تقف الوكالة على أساس مالي متين.

وبدون اتباع مسار سياسي موثوق لإنهاء الاحتلال، ستزداد الحالة سوءاً. إن عمليات الهدم والتوسع الاستيطاني غير المشروع وعمليات الإخلاء القسري والتدابير العقابية الجماعية لن تحقق السلام، وكذلك أعمال العنف والتحرير. ولا يمكن التوصل إلى نتيجة مستدامة ودائمة إلا بمفاوضات بناءة وذات مصداقية وبروح من حسن النية تماشياً مع المعايير الراسخة منذ أمد بعيد لحل الدولتين. لذلك، أحث الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي بأسره على إيجاد مسار نحو المفاوضات ونحو السلام في نهاية المطاف. ويجب علينا أن نستعيد الأمل. وأؤكد لكم أن الأمم المتحدة لن تتوانى أبداً في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد راتراي على إدلائه ببيان الأمين العام المهم جداً وعلى تقاسم أفكاره النيرة بنفس القدر بشأن قضية فلسطين. أود أن أعرب عن خالص تقدير اللجنة للجهود الشخصية التي يبذلها الأمين العام للمضي قدماً بحل الدولتين والتشجيع على إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

أعطي الكلمة الآن للسيد رياض منصور المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والذي سيتلو رسالة من فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتلو بياناً للرئيس محمود عباس بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

(تكلم بالعربية)

”أود في البداية باسمي وباسم الشعب الفلسطيني أن أتوجه بالشكر والامتنان لكل من يؤمن بعدالة قضيتنا التاريخية ومركزيتها حول العالم، ولكل الشعوب التي عبرت عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني وأيدت نضاله الشرعي وشهدت على عزيمته وصموده في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي القلب

”وهنا نحذر الدول التي تتشئ مكاتب تجارية أو دبلوماسية في القدس، ومن عقد اتفاقيات مع المؤسسات التعليمية أو الشركات في المستوطنات أو شراء بضائع منها لأن جميع هذه الأفعال مخالفة للقانون الدولي من ناحية، وتشجع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني. ونقول لهذه الدول، أنتم بذلك تريدون من معاناة شعبنا لأنكم تعمقون وجود الاحتلال على أرضنا ولا تساهمون في صنع السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

”طالما رفض المجتمع الدولي ما تقوم به إسرائيل من سياسات الضم الاستعماري والتوسع الاستيطاني على أرضنا وانتهاك حقوق شعبنا واستباحة مقدساتنا المسيحية والإسلامية. ولكن هذا الموقف الدولي الداعم لا بد أن ترافقه تدابير عملية لترجمة الإجماع الدولي على أرض الواقع، وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله على أرضه وإنجاز السلام العادل والشامل في المنطقة.

”لقد قدمنا بدائل واقتراحات في بياناتنا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن سلطات الاحتلال تقوض حل الدولتين وتعمق واقع التمييز العنصري وتسيطر قواتها العسكرية على شعبنا الفلسطيني وتتكل به وتصعيد من عنفها ووحشيتها ضده. وهذا ما لا نقبله. لذلك قمنا بإحالة المنظومة الاستعماري الإسرائيلية بكافة انتهاكاتها، بما في ذلك لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، إلى محكمة العدل الدولية.

أصحاب المعالي والسعادة والأصدقاء الأعزاء،

”لا يمكن ترك حل الدولتين رهينة لإرادة المحتل، لأن هذا يعتبر تخلياً عن هذا الحل. ولذلك فإننا نؤكد على أهمية الاعتراف بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة تجسيدا للحق الأصيل والطبيعي للشعب الفلسطيني كسائر شعوب الأرض. كما لا بد من عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ويحتكم للشرعية الدولية بهدف إنهاء

جريمة واحدة تكررنا ضد شعبنا، واحدة تلو الأخرى. جريمة واحدة تلخص معاناة شعب على مدار ما يزيد على سبعة عقود، جريمة تقوم بها إسرائيل على مرأى ومسمع العالم كله، جريمة واحدة توثق إدانتها وتوثق إفلاتها من العقاب. وهذا هو حال الشعب الفلسطيني مع هذا الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر نفسه فوق القانون. شعب يعيش القهر والمعاناة والحرمان، ويفقد فذات أكباده، يفقد أرضه ودياره وسبل عيشه على مرأى ومسمع العالم أجمع ولعقود طويلة. ولكننا لم نرَ مساءلة للاحتلال الإسرائيلي على كل هذه الجرائم لتحقيق العدالة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي.

”لا يمكننا أن ننتظر من المحتل الإسرائيلي الذي يدعم الاستيطان وإرهاب المستوطنين ويصر على العدوان والحصار ضد شعبنا ويكبل بأسرانا ويحتجز جثامين أبنائنا ويدمر بيوتنا ويهجر أطفالنا أن يستيقظ يوماً ويختار العدل والسلام. لا بد من استنهاض المجتمع الدولي لجهوده وتكثيف مساعيه للضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها ووقف جرائمها.

”أصحاب السعادة، السيدات والسادة: ”لقد حدد المجتمع الدولي رؤيته للسلام قبل عقود من الزمن وهي حل الدولتين على حدود 1967. وتجسدت هذه الرؤية في قرارات هذه المنظمة، حيث اشتملت قرارات الأمم المتحدة على مرجعيات وأسس الحل وعلى آليات تنفيذه ضمن إطار زمني محدد بما في ذلك من خلال قرار مجلس الأمن (2334) الذي يهدف بشكل رئيس إلى إنفاذ حل الدولتين على حدود 1967. وحددت واجبات الأطراف وواجبات الدول بعدم الاعتراف بالأعمال أحادية الجانب غير الشرعية، وعدم منحها أي شكل من أشكال الدعم، وضرورة التمييز عند التعامل مع إسرائيل بين الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وضمان احترام القانون الدولي وتوفير الحماية الدولية لشعبنا الأزل.

وقدره أن يعيش حراً كريماً في أرضه فلسطين ولا تشييه قوة على الأرض من تحقيق هذا الهدف“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكرنا وتحياتنا لفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، على رسالته المهمة جداً. وأود أيضاً أن أؤكد للرئيس عباس، ومن خلاله أؤكد للشعب الفلسطيني، تعهد لجننتنا الثابت بمواصلة جهودها، وفقاً للولاية التي أنطتها بها الجمعية العامة، بغية النهوض بتسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن المعرض الافتراضي خلال الجزء الأول من هذه الجلسة الذي ينطلق اليوم بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. يتضمن المعرض، الذي يحمل عنوان “فلسطين من خلال شعبها: صور الفلسطينيين”، عشرات مقاطع الفيديو الفردية التي يصور كل منها قصة ألم وصمود، وهو مكرس لذكرى شيرين أبو عاقلة، الصحفية الفلسطينية التي كرس حياتها لإيصال أصوات وقصص شعبها والتي قُتلت على يد الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة أثناء قيامها بعملها كصحفية. يهدف المعرض إلى تسليط الضوء على حياة الفلسطينيين ونضالهم، سواء من حيث البعد الشخصي أو كجزء لا يتجزأ من رحلة الشعب الفلسطيني الطويلة والمستمرة من أجل الحرية والعدالة.

وأود أن أعرض اثنين من مقاطع الفيديو. الأول بعنوان “شيرين أبو عاقلة: راوية الحكاية الفلسطينية”، والثاني بعنوان “ياسر مرتجى: مسلح بكاميرا في غزة”. والمعرض الكامل متاح على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وستُعرض أيضاً بعض الصور الأخرى خلال حفل الاستقبال الذي يعقب هذه الجلسة.

عُرض مقطع فيديو في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذه أشرطة فيديو رائعة ومؤثرة يجب مشاهدتها. وأود أن أشكر مرة أخرى فريقنا الفني على تمكيننا من مشاهدتها.

الاحتلال وحل قضايا الوضع النهائي كافة وتحديد رزمة من الضمانات لتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة لتحقيق سلام عادل وشامل يؤدي إلى نيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

”من جانبنا، نحن لن ندخر جهداً للوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وحرية التعبير وتمكين المرأة والشباب والنهوض بالاقتصاد الوطني. وكل ذلك بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما سنستمر في الوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي. وسنواصل العمل على توحيد أرضنا وشعبنا والذهاب للانتخابات الرئاسية والتشريعية عند تمكننا من عقدها في القدس وكذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية يؤمن جميع أطرافها بالشرعية الدولية وبذل المزيد من الجهود على ترتيب بيتنا الفلسطيني وتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام. وهنا أتقدم بجزيل الشكر إلى الجزائر ومصر الشقيقتين على جهودهما الخالصة لإنجاز المصالحة الفلسطينية.

”إن الشعب الفلسطيني لن يقبل بالقهر والظلم، وسيواصل كفاحه المشروع ضد الاحتلال الاستعماري لأرضنا وشعبنا. إننا لن نتخلى عن ثقافة السلام الراسخة فينا، وسنواصل نهجنا في المقاومة الشعبية السلمية، ولن نقبل بمستقبل من الجدران والحصار والتمييز العنصري والقهر والكرهية والاستعمار.

”وستبقى قضية فلسطين الشاهد على مدى مصداقية هذا المجتمع الدولي وفعالية نظامه الذي أرساه لاحترام القانون الدولي، ولحفظ السلم والأمن الدوليين، ولمنع الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، ولدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفقاً للوعود والعهد التي صكها في قراراته ومعاهداته الدولية. وشعبنا لا يطالب بأكثر مما تكفله الشرعية الدولية لباقي شعوب الأرض، ولكنه أيضاً لا يقبل بأقل من ذلك. ومصير شعبنا

الخاصة أسبوعاً من الاجتماعات في جنيف. واستمعت اللجنة الخاصة في كل من عمّان وجنيف إلى شهادات خبراء ومسؤولين حكوميين فلسطينيين رفيعي المستوى ووكالات الأمم المتحدة وممثلي منظمات المجتمع المدني من الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وعلاوة على ذلك، زارت اللجنة الخاصة مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومخيم ماركا للاجئين، حيث تواصلت مع اللاجئين الفلسطينيين. وأبرزت تلك التوصلات مرة أخرى العنف والمعاناة اليومية التي يتحملها الشعب الفلسطيني الذي لا يزال الاحتلال غير المشروع يسيطر على كل جانب من جوانب حياته. وتتقدم اللجنة الخاصة بخالص الشكر إلى جميع الذين خصصوا وقتاً لتزويدها بالمعلومات وتبادلوا آراءهم ووجهات نظرهم وخبراتهم مع اللجنة الخاصة.

وأبلغت اللجنة الخاصة بأن 60 فلسطينياً في الضفة الغربية قتلوا في النصف الأول من عام 2022، بينما أسفرت 575 حادثة عنف عن مقتل فلسطينيين أو إصابتهم بجروح أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022. ولا تزال اللجنة الخاصة تشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن أسر الفلسطينيين الذين قتلوا لا تزال محرومة من خاتمة وممنوعة من دفنهم اللائق والكرام.

ولا يزال التوسع الاستيطاني مستمراً، إلى جانب هدم المباني التي يملكها الفلسطينيون وتشريد السكان الفلسطينيين، على الرغم من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكما أكد الأمين العام ومجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، فإن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وينبغي لذلك أن تتوقف فوراً. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة، يواجه ما يقرب من 1 200 من سكان مسافر يطاً خطراً وشيكاً بالإخلاء القسري والتهجير، وسيشكل ذلك أكبر عملية تشريد للفلسطينيين منذ عام 1967. وتناشد اللجنة الخاصة الدول القائمة بالاحتلال أن تتصرف بضبط للنفس وأن تكفل حماية حقوق الإنسان لجميع سكان فلسطين وغيرهم من السكان العرب في الأرض المحتلة، فضلاً عن ضمان وصول المساعدة الإنسانية.

ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من الجلسة. وأود الآن أن أقدم المنظمات الحكومية الدولية التي دعمت القضية الفلسطينية واختارت على مر السنين المشاركة في هذه الجلسة الخاصة للتعبير عن تضامنها. وسنستمع إلى ممثلي كل من: اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز.

أود الآن أن أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيتر موهان مايثري بيريس، الممثل الدائم لسري لانكا، بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا الاجتماع الاستثنائي لإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بصفتي رئيساً للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ولا بد لي من أن أشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك السفير سيد محمد حصرين عيديد ممثل ماليزيا بوصفكما زميلين لي في عضوية اللجنة الخاصة.

يصادف عام 2022 الذكرى السنوية الخامسة والأربعين منذ أن أنشأت الجمعية العامة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام 1977. ونقف اليوم متضامنين مع المجتمع الدولي ومع شعب فلسطين، كما هو الحال دائماً، من أجل البحث عن سبل لتحقيق حل سلمي وعادل ومنصف لقضية فلسطين، والأهم من ذلك لمعالجة محنة الشعب الفلسطيني، ولا سيما نسائه وأطفاله، وتوفير احتياجاتهم الإنسانية.

اضطلعت اللجنة الخاصة ببعثتها السنوية إلى عمّان في الفترة من 4 إلى 7 تموز/يوليه. وجاءت زيارة هذا العام في سياق ما وصف بأنه عنف متزايد من جانب المستوطنين. وقيل البعثة، عقدت اللجنة

الصمود، ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لقضيتهم، وهي قضية تحقيق حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة من أجل بناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والأمن والكرامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيريس على بيانه المهم. ونعرب عن تقديرنا لإسهام اللجنة الخاصة المستمر في قضية فلسطين، فضلاً عن مشاركة بلد السيد بيريس في أنشطة لجنتنا بوصفه عضواً نشطاً جداً.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد سالم معتوق، الممثل عن مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والذي سيتلو علينا رسالة من السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيد معتوق (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن سعادة السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

"أبعث إلى اللجنة بتحياتي الشخصية الحارة، وكذلك تحيات مفوضية الاتحاد الأفريقي، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. نجتمع كل عام لإحياء هذا اليوم تقديراً للقضية الفلسطينية ولإرسال رسالة إلى الشعب الفلسطيني نعرب فيها عن دعمنا لقضيته المشروعة.

"إن مفوضية الاتحاد الأفريقي تواصل دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته فيما يتعلق بقضية فلسطين وتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة التي اتخذت منذ عام 1948 وحتى الآن من أجل إجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي. وعلى مدى عقود عديدة، واصلت إسرائيل سياستها المتمثلة في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتهاك واضح للقواعد والمعايير الدولية. وهذه المستوطنات غير القانونية مبنية على أرض فلسطينية مصادرة أو مسروقة. وهي تُسهم في التهجير القسري، وتحد

ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في فرض حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة وعمليات الإغلاق ذات الصلة قد حرمت الفلسطينيين فعلياً من الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصحة والصرف الصحي والتعليم والحق في التمثيل القانوني، في جملة أمور. وقد استمر الحصار والإغلاق، إلى جانب آثار نزاع مايو/أيار 2021 وجائحة مرض فيروس كورونا، في خنق الاقتصاد المحلي. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بزيادة عدد الاعتقالات لصيادي السمك ومضايقتهم ومصادرة قواربهم أو تدميرها في عام 2022. وتفيد الشهادات المقدمة إلى اللجنة الخاصة بأنهم كثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة والإيذاء البدني ولا يسمح لهم بالاتصال بأسرهم. وتخضع عمليات دخول السلع وتصديرها لرقابة وتقييد صارمين. ولا يستطيع سكان غزة الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة خارج القطاع القيام بذلك دون الحصول على تصاريح مغادرة.

وإنني أنوه مع التقدير البالغ بالعمل الذي قامت به الأونروا لتوفير الرعاية والمساعدة للاجئين الفلسطينيين لأكثر من سبعة عقود. وتحيط اللجنة الخاصة علماً بحالة الأونروا وحاجتها إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به من أجل مواصلة الوفاء بولايتها المتمثلة في إيصال خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين والمساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وتتضافر جهود اللجنة الخاصة مع المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حل عادل ومستدام وحقيقي لقضية فلسطين من خلال التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود عام 1967. وندعو إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. لذلك نتشدد اللجنة الخاصة بجميع الأطراف المعنية تهيئة البيئة اللازمة لتيسير بناء الثقة دعماً للجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات. ونشجع على المشاركة البناءة بحسن نية وبذل الجهود للنظر إلى ما هو أبعد من المهمة الشاقة بغية التوصل إلى حل مستدام لقضية فلسطين.

وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا تزال اللجنة الخاصة تشعر بالتشجيع إزاء شجاعة الشعب وقوة عزمه اللذين تغلباً على تحديات كبيرة. وما زلنا نستلهم صمودهم وقدرتهم على

”وقد أعربت أفريقيا باستمرار عن بالغ قلقها إزاء عواقب السياسات والإجراءات والاستنزافات الأحادية الجانب، بما في ذلك استمرار الإغلاق الشامل لقطاع غزة. إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإصراره على المضي في الأنشطة الاستيطانية، واعتقال واحتجاز المدنيين، وقتل الشباب والأطفال خارج نطاق القانون، وحصار غزة، وهدم المنازل، والهجمات المتكررة من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته والاستنزافات، بما في ذلك التحريض ضد الأماكن المقدسة، تتعارض مع المبادئ التي وقعنا عليها بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة.

”يجب أن نواصل جهودنا لإيجاد حل دائم. لذلك ندعو المجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع من شأنه أن ينشئ دولة فلسطين ذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”وأود أن أختتم بتهنئتك، سيدي الرئيس، على قيادتكم وبالإشادة باللجنة على عملها الدؤوب فيما نواصل دعم إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين وكفاحهم من أجل السلام الدائم.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد معنوق على مشاركته ذلك البيان الهام جداً لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأشكره أيضاً على كلماته اللطيفة جداً.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، ليقرأ رسالة من معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): أود أن أتلو عليكم، سيدي الرئيس، كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”يشكل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني كل عام مناسبة سنوية مهمة ومنحىً دولياً مهماً للتذكير بعدالة

بشدة من وصول الفلسطينيين إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك المياه والأراضي والمواقع الدينية، وتطيل أمد نظام الفصل وعدم المساواة المؤسسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لبذل جهود عاجلة وتجديدها لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع يقوم على حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام ووثام وفي إطار الإعلانات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. تستدعي الحالة الراهنة اتخاذ إجراءات عاجلة ترمي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

”تعرب مفوضية الاتحاد الأفريقي عن قلقها البالغ والشديد إزاء الحالة الحرجة للاجئين الفلسطينيين. فلا يزال الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يحدد إلى حد كبير كل جانب من جوانب الحياة اليومية للشباب وسكان المخيمات، مما يؤثر على كل شيء من الأمن وحرية التنقل إلى سبل كسب العيش والعمل. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون يواجهون تحديات خطيرة في مجال الحماية بسبب الاحتلال المستمر والنزاع المسلح والنزوح. يواجه اللاجئون الفلسطينيون في العديد من الأماكن تهديدات وجودية ويغرقون أكثر في الفقر واليأس. وقد تعمقت تلك الحالة الكارثية للفلسطينيين وتفاقت نتيجة للنزاع في المنطقة.

”إن يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر ليس اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني فحسب، بل هو أيضاً يوم يجسد رغبة المجتمع الدولي في أن يرى نهاية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني باتفاق سلام نهائي. ومن المحزن أن هذا العام لم يجلب أي تقدم كنا نتطلع إليه، لأن محادثات السلام لم تعد بعد إلى مسارها.

”إن الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية مبني على قيم الحرية والعدالة وعلى المبادئ الإنسانية التي تدافع عنها أفريقيا في المحافل الدولية إلى جانب كل من يسعى إلى ضمان أن تسترد فلسطين حقها في الوجود كدولة رئيسية قابلة للحياة في الشرق الأوسط.

قراراً من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولم تتجاوب مع مبادرة السلام العربية التي تم إطلاقها في قمة بيروت العربية منذ 20 عاماً، والتي تقود المملكة العربية السعودية جهوداً لإعادة إحيائها. كل ذلك يشير إلى مدى استهتار القوة القائمة بالاحتلال بالقرارات والمبادرات ذات الصلة وبالإرادة الدولية، ويكشف - من جانب آخر - عن مدى ازدواجية المعايير في التعاطي مع منظومة الاحتلال الاستيطاني الاستعماري من قبل المجتمع الدولي، مما يقوض الثقة في منظومة الشرعية الدولية في ظل عجز المجتمع الدولي عن إنفاذها وتطبيقها على سلطات الاحتلال وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

"يتعين على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وردع منظومة الاحتلال الاستيطاني الاستعماري التوسعي، إذ لا يمكن السماح بالإفلات المستمر لإسرائيل من تحمل مسؤولياتها القانونية ومن مساءلتها عن جرائم ارتكبتها، وأخرى تواصل ارتكابها يوماً بحدق الشعب الفلسطيني.

"إننا، في جامعة الدول العربية، ندعو الأمم المتحدة إلى دعم كافة التحركات الدبلوماسية الفلسطينية والعربية من أجل تعزيز مكانة دولة فلسطين على الساحة الدولية، وفي مقدمتها حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، لتصبح عضواً فاعلاً في الأسرة الدولية. فلا يعقل أن تحصل إسرائيل على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة منذ عام 1949، في حين لا تزال دولة فلسطين مراقباً فيها رغم ما أثبتته من قدرة على القيام بمهام العضوية الكاملة بكل جدارة واستحقاق.

إن إيماننا بضرورة تحقيق السلام العادل والشامل، بالرغم من تأخر وتعثّر مساره، يجب أن يبقى رسالة نحملها جميعاً انتصاراً للحق والعدل. وعليه، فإن جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء تحيي كافة الدول المحبة للسلام وأحرار العالم على

القضية الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في استعادة كافة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

"وينعقد اجتماعنا، للأسف، في ظل انسداد كامل في أفق تحقيق السلام العادل والدائم والشامل القائم على رؤية حل الدولتين، التي باتت مهددة جراء تكريس الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لسياساته وممارساته العنصرية، مع تزايد في وتيرة عدوانه على الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

"ففي هذا الوقت الذي نجتمع فيه الآن، يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي قتل المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بدم بارد، مع تصعيد في وتيرة الإعدامات الميدانية والاعتقالات، وإطلاق عصابات المستوطنين لممارسة تهديداتها لحياة وممتلكات الفلسطينيين، وتدنيس الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية تحت تشجيع وحماية من جيش وشرطة الاحتلال، بالإضافة إلى مواصلة سياسة الاستيطان وسرقة الأراضي وتهويد مدينة القدس على مرأى ومسمع من العالم. وفي نفس الوقت، لا يزال نحو 5000 أسير فلسطيني قابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي يعانون أقصى ظروف الأسر، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي الجائر والخانق ولأكثر من 15 عاماً على أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة، تفنقر حياتهم لأبسط مقومات الحياة الكريمة وأبسط معاني احترام الكرامة الإنسانية.

"إن إسرائيل، وكما نعرف جميعاً، لم تنفذ أيّاً من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وقضيتها العادلة، وعددها 754 قراراً من الجمعية العامة و 97 قراراً من مجلس الأمن و 96

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتطالب جميع الدول بالتصويت مؤيدة له في الجمعية العامة. كما ترحب الجامعة بتجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من أداء رسالتها السامية لمدة ثلاث سنوات إضافية، وبالتوجه الإيجابي نحو تخصيص جزء من الميزانية العادية للمنظمة لدعم الوكالة وأنشطتها ذات الصلة، ولتغلب على أزمته المالية الخانقة. كما تطالب المجتمع الدولي بدعم هذا التوجه في الجمعية العامة ولجانها المختصة في المستقبل. وتحيي، في هذا الصدد، جهود كل من الأردن والسويد وغيرهما من الدول الداعمة للوكالة.

”ختاماً، تظل المصالحة الفلسطينية واحدة من أهم التحديات. وفي هذا الصدد، فإن الجامعة العربية ترحب بتوقيع الفصائل الفلسطينية مؤخرًا على ”وثيقة الجزائر للم الشمل“، وتشيد بالدور الذي اضطلعت به الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تحت قيادة فخامة الرئيس تبون في التوصل إلى هذا الإنجاز، الذي يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية، تضاف إلى جميع المساعي العربية لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، وبخاصة من جانب جمهورية مصر العربية ودولة قطر اللتان بذلتا جهودًا صادقة ومستمرة لاحتواء الاختلافات الفلسطينية وتمهيد الطريق للمصالحة. وإذ تتطلع الجامعة إلى تطبيق وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وبشكل خاص لإجراء الانتخابات الفلسطينية، فإننا نطالب المجتمع الدولي بدعم جهود إتمام المصالحة والضغط على إسرائيل لعدم عرقلة إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين، على غرار إصرارها على عرقلتها العام الماضي مما أدى إلى تأجيلها.

”وختاماً، نوجه التحية إلى الشعب الفلسطيني المناضل على صموده البطولي وشجاعته المعهودة في مواجهة عدوان الاحتلال الإسرائيلي وإرهابه، وندعم تمسكه بأرضه وإصراره

مواقفهم الشجاعة في دعم الشعب الفلسطيني والتضامن معه في نضاله العادل، وترفض وتدين جرائم وانتهاكات وممارسات الاحتلال، وتشيد بالدول التي تمسكت بالقانون الدولي ورفضت الانسحاق وراء محاولات الاحتلال في ممارسته الضغط وخداع العالم بهدف تغيير الوضع القائم في القدس وفرض واقع جديد ينزع من الشعب الفلسطيني حقّه في دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

”كما تثنى الجامعة الدور الهام الذي تقوم به هذه اللجنة الموقرة في حماية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقّه في تقرير المصير. وتشدّد على أهمية عقد مؤتمر دولي لإطلاق المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، ولتنفيذ حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

”ومن هذا المنطلق، فإن مراجعة أستراليا لموقفها، وقرار الحكومة الأسترالية الجديدة بالتراجع عن قرار اتخذته حكومة سابقة بالاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، هو أبلغ شاهد على فشل تلك المحاولات الإسرائيلية، وعلى اصطفاك أستراليا إلى جانب الغالبية العظمى من دول العالم مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وإذ نحذر من خطورة إقدام أي دولة على اتخاذ أي خطوة بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، فإننا نطالب الدول التي اتخذت تلك الخطوة غير القانونية بالتراجع عنها أسوة بأستراليا التي نحييها بقوة على قرارها الذي انحاز للحق والقيم الإنسانية الرفيعة.

”كما تحيي جامعة الدول العربية، في نفس الوقت، الدور الذي تقوم به كل من الأردن والمغرب في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشريف. وفي نفس الوقت، فإن جامعة الدول العربية تحيي التوجه الدولي في الجمعية العامة نحو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لطلب الرأي الاستشاري في قضية

الفلسطيني الدعم الذي تمس الحاجة إليه، بما في ذلك دعمها للأطفال والنساء. وفي ضوء الحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الأونروا، تكرر حركة عدم الانحياز نداءها إلى جميع الدول لتقديم دعم مالي كاف ويمكن التنبؤ به لضمان استمرارية برامج المساعدة الحيوية للوكالة، فضلا عن مساهمتها الملموسة في الاستقرار الإقليمي، في وقت تتزايد فيه الحاجة.

ومما يؤسف له أن عام 2022 صادف مرور 55 عاما على الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني في عام 1967 للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى. ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2)، الذي يقضي بتقسيم فلسطين الانتدابية، والذكرى السنوية الرابعة والسبعين لنكبة عام 1948 التي حلت بالشعب الفلسطيني بشكل مأساوي. وتدفع تلك المناسبات الجليدة حركة عدم الانحياز إلى تكرر نداءاتها التي طال أمدها لتكثيف جميع الجهود اللازمة لوضع حد لذلك الظلم والنهوض بحل سلمي وعادل. والمجتمع الدولي مطالب بالعمل فوراً على تحمل مسؤولياته والتزاماته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية إلى أن يتم حلها بشكل عادل.

وقد اعتمد وزراء حركة عدم الانحياز - في الاجتماع الوزاري الذي عقد في 21 أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين - إعلاناً سياسياً مؤكداً، في جملة أمور، أن الحل العادل والدائم والسلمي لقضية فلسطين يجب أن يظل أولوية في جدول أعمال الحركة. كما إنه يظل مسؤولية دائمة لمنظمتنا إلى أن تُحل بشكل مرض وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومعاييرها المعتمدة دولياً. وقد أعاد الوزراء تأكيد التزامهم بالمبادئ والمواقف المتعلقة بقضية فلسطين التي اعتمدت في الوثائق الختامية والإعلانات الوزارية السابقة الصادرة عن مؤتمرات القمة. ودعوا إلى تعزيز الجهود الدولية للتوصل إلى حل عادل يضمن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير، فضلاً عن استقلال دولة فلسطين، مع القدس الشرقية

على استعادة حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، كما نبعث برسالة شكر وتقدير إلى جميع أحرار وحرائر العالم من المتضامنين والمتضامنات مع الفلسطينيين في نضالهم العادل من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولتهم المستقلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد ماجد عبد العزيز على بيانه الهام بالنيابة عن جامعة الدول العربية، وهي شريك نشط للجنة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يشار علييف، الممثل الدائم لجمهورية أذربيجان لدى الأمم المتحدة، ليتلو رسالة باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

في هذا الاحتفال الرسمي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تكرر حركة بلدان عدم الانحياز تأكيد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها لحقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال. كما تجدد الحركة التزامها الثابت بالتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، فضلاً عن تحقيق سلام وأمن حقيقيين في الشرق الأوسط، على أساس القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وتعيد حركة عدم الانحياز تأكيد تقديرها للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة على عملها الهام ومساعدتها القيمة في ذلك الصدد، تشبهاً مع ولاياتها الصادرة عن الجمعية العامة. وبالمثل، تشيد الحركة مرة أخرى بجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية والطائرة الأساسية والحماية لـ 5,8 مليون لاجئ فلسطيني في جميع ميادين عملها. كما نعرب عن تقديرنا البالغ لجميع وكالات الأمم المتحدة ذات البرامج الخاصة التي توفر للشعب

ترتكبها إسرائيل، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والعزل، ومن بينهم النساء والأطفال. ولا يزال هذا الافتقار إلى المساواة يغذي ثقافة الإفلات من العقاب ويزرع استقرار الحالة على الأرض، بينما يقلل من احتمالات السلام ويتطلب اتخاذ إجراء عاجل من قبل المجتمع الدولي للتصدي لتلك الانتهاكات الجسيمة ووضع حد لتلك الحالة غير العادلة.

إن تضامن المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة يجب أن يوجه نحو جميع الجهود ذات الصلة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني واستقلال وسيادة دولة فلسطين في جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للقرارات ذات الصلة. ويجب كذلك تقديم الدعم لقبول فلسطين في الأمم المتحدة بوصفها عضواً كاملاً العضوية بغية السماح لها بأن تتبوأ مكانها الصحيح وسط مجتمع الأمم.

وختاماً، تعيد حركة عدم الانحياز في هذا اليوم الهام تأكيد التزامها الثابت بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي هو لب النزاع العربي - الإسرائيلي. وما فتى ذلك الحل السلمي هدفاً قديماً للحركة. وفي ذلك الصدد، تكرر حركة عدم الانحياز بقوة دعوتها إلى استعادة الشعب الفلسطيني البطل لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3) - وهي دعائم السلام العادل والدائم. والحركة على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف النبيلة الرامية إلى إحلال سلام وأمن دائمين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها، والإسهام في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد علييف على إيصاله رسالة حركة بلدان عدم الانحياز المهمة جداً.

أعطي الكلمة الآن للسيد حميد أوبلوبرو، المراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

عاصمة لها، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

ويجب على الحركة، في هذا اليوم، أن تعرب عن أسفها البالغ لأنه على الرغم من عقود من مشاركة الشعب الفلسطيني في جهود السلام بحسن نية والتزامه الثابت بحل الدولتين من أجل السلام وتمسكه بالقانون الدولي والتنازلات المؤلمة التي قدمها، فإن محنته قد تفاقمت والتوصل إلى حل عادل لا يزال بعيد المنال.

وإذ لا يزال مجلس الأمن مشلولاً بشأن هذه المسألة، على الرغم من واجباته بموجب الميثاق، فإن الحالة لا تزال تزداد تدهوراً وبتزعزع استقرارها. ويجب أن يكون ذلك مصدر قلق بالغ وسط المجتمع الدولي وينبغي أن يدفع إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها ووقف تلك الانتهاكات، بما في ذلك جميع أنشطة الاستيطان والضم غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذا العمل وحده هو الذي يمكن أن ينقذ آفاق السلام ويضع حداً للاحتلال الإسرائيلي ويحقق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

ويجب تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فهي تشكل أسس السلام العادل والدائم.

واليوم، تعيد حركة عدم الانحياز كذلك تأكيد مطالبها بالرفع الكامل والفوري لجميع أشكال الحصار غير القانونية التي تفرضها إسرائيل على قطاع غزة والتي لا تزال تلحق ضرراً بليغاً بجميع جوانب حياة السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة وتفرض عليهم أزمة إنسانية حادة، تزيد من تفاقمها جائحة مرض فيروس كورونا، وتشكل عقاباً جماعياً هائلاً.

وعلاوة على ذلك، تكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها البالغ إزاء انعدام المساواة عن الانتهاكات التي لا حصر لها التي

المبارك. وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على أن القدس، عاصمة دولة فلسطين، جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وكذلك نشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، إذ ندعو إلى الوقف الفوري لجميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع الجغرافي والديمقراطي لتلك الأماكن المقدسة.

”وإن ندين بشدة سياسة إسرائيل المتمثلة في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات الاستعمارية وما شابه ذلك من أعمال استنزائية وعنف وإرهاب ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه وممتلكاته، فإننا نحذر في ذلك الصدد من أن الممارسات غير القانونية التي تستمر من دون رادع أو مساءلة ستشجع إصرار إسرائيل على ارتكاب المزيد من الجرائم والهجمات ضد الشعب الفلسطيني.“

”وقد شددنا في أكثر من مناسبة على مسؤولية الأمم المتحدة السياسية والقانونية والإنسانية، ولا سيما على مستوى مجلس الأمن، ردا على استمرار الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحدى الإرادة والشرعية الدوليتين، علاوة على محاولات إسرائيل فرض الأمر الواقع على الأرض والتهرب من التزاماتها بموجب الاتفاقيات والقرارات الدولية.“

”كما نؤكد على ضرورة وضع حد للمخططات الاستعمارية الإسرائيلية الرامية إلى تقويض رؤية حل الدولتين ومحاسبتها على الانتهاكات والجرائم التي ما زالت ترتكبها يوميا ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.“

”ولئن كنا ندين سياسات الاعتقال الإداري والمعاملة اللاإنسانية والقمعية التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فإننا نشدد على ضرورة فحص سجل انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وكذلك نكرر التأكيد على ضرورة كفالة وفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب

السيد أولبويرو (منظمة التعاون الإسلامي) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”تشارك منظمة التعاون الإسلامي في هذا الحدث السنوي إحياء لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تعبيرا عن دعمها الثابت للنضال العادل من أجل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وأود أن أعيد التأكيد، في ذلك الصدد، على موقف منظمة التعاون الإسلامي المبدئي الذي لا لبس فيه الرفض لسياسات العدوان والتهويد والاستيطان الاستعماري والتهجير القسري والتمييز العنصري التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعب فلسطين.“

”وبهذه المناسبة الميمونة، أود أن أعرب عن تقدير منظمنا للأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، ولا سيما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهودها ومبادراتها الدؤوبة الرامية إلى حشد الدعم والتضامن الدوليين مع قضية الشعب الفلسطيني العادلة.“

”إننا نجتمع اليوم في خضم حالة خطيرة ومتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، كنتيجة مباشرة لتصاعد الانتهاكات والاعتداءات والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدسات المسلمين. وقد أودت تلك الانتهاكات غير المبررة بحياة أكثر من 200 فلسطيني منذ مطلع العام الجاري، وجرحت المئات، من بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى استمرار معاناة 500 5 فلسطيني تقريبا في سجون الاحتلال الإسرائيلي.“

”والحالة في مدينة القدس لا تقل خطورة، بسبب الاعتداءات والانتهاكات المتكررة التي ترتكبها مجموعات المستوطنين المتطرفين - التي تحميها قوات الاحتلال الإسرائيلي - ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى

ومنظمات مجتمع مدني إنسانية فلسطينية أخرى منظمات إرهابية. وسيتكلم السيد جبارين على الهواء مباشرة من الأرض الفلسطينية المحتلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جبارين.

السيد جبارين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا مع الجميع اليوم. وكنت أفضل أن أدلي ببياني شخصيا في نيويورك، ولكن للأسف لم أُنح تأشيرة سفر إلى الأمم المتحدة، على الرغم من الدعوة الرسمية. أود أولاً أن أبدأ بتحية الشعب الفلسطيني في فلسطين، فضلا عن اللاجئين في المنفى، وبتذكيرهم بأن الاضطهاد لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. فسيحاسب مرتكبو الجرائم الدولية وستسود العدالة. والتحرر والممارسة الجماعية لحقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير سيأتيان أثناء حياتنا. فذلك حقنا الأساسي وضماننا من المجتمع الدولي على حد سواء.

واليوم، وإذ نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دخل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عامه السادس والخمسين، ونحتفل الآن بمرور 75 عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2)، بشأن تقسيم أرض فلسطين ذات الأغلبية الفلسطينية. وبالنسبة للشعب الفلسطيني، يعني ذلك ثلاثة أرباع قرن من نزع الملكية والاستيلاء على الأراضي والتشرد المفروض والنفي والاضطهاد. وفي نفس الوقت، تنفذ إسرائيل نظامها التمييزي من القوانين والسياسات والممارسات ضد الشعب الفلسطيني وتوسع وترسخ نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني وتزيل الفلسطينيين وتحتل محلهم - نكبة مستمرة على مرأى ومسمع من مجتمع دولي خامل وعاجز.

ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من إعمال حقه المعترف به دوليا في تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة. وعلى مدى أجيال، حرم الفلسطينيون بشكل منهجي ووحشي من حقهم في تقرير وتحقيق الحياة الحرة والكرامة التي يسعون إليها. وحتى أراضي الدولة

جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، علاوة على ممارسة الضغط عليها لإجبارها على إطلاق سراح جميع الأسرى، وخاصة المرضى والمسنين والأطفال والنساء والمعتقلين إداريا.

”وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد أنه لا يمكن تحقيق أي أمن أو سلام أو استقرار في الشرق الأوسط من دون التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها وتشعباتها ووفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما نجدد دعوتنا إلى الجهات الفاعلة الدولية للانخراط في عملية سياسية متعددة الأطراف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق العدالة وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، وتمكينه من ممارسة حقوقه، بما في ذلك حقه في إقامة دولته ذات السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار 194 (د-3)“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبلويرو على بيانه، وأكد تقدير اللجنة لرسالته الهامة، فضلا عن دعم منظمة التعاون الإسلامي القوي لأنشطة لجنتنا وشراكتها فيها.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للمتكلم الأخير اليوم، السيد شعوان جبارين، المدير العام لمؤسسة الحق والناشط المخضرم من أجل السلام العادل والنضال من أجل حقوق الإنسان. لقد كان أول فلسطيني تعترف به منظمة العفو الدولية كسجين رأي. وفي عام 2013، انتخب السيد جبارين مفوضا للجنة الحقوق الدولية. وفي العام نفسه، انتخب نائبا لرئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان لدوره في الدعوة إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين. وفي عام 2011، تم تعيين السيد جبارين في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط في منظمة ”هيومن رايتس ووتش“. وظل السيد جبارين ومؤسسة الحق هدفين مستمرين للحملة الإسرائيلية لنزع الشرعية عن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، بما في ذلك القرار الذي اتخذته إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر بتصنيف مؤسسة الحق وخمس منظمات حقوق إنسان

على الفلسطينيين. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يعارض تطبيق صكوك القانون الدولي التي أنشأها بنفسه من أجل إنهاء الاحتلال وجميع الأعمال غير القانونية المرتبطة به. ولذلك من الصعب على الفلسطينيين، وخاصة الشباب، الاستمرار في إيمانهم بنظام قانوني دولي يخفق باستمرار في حماية حقوقهم وإعمالها. ومن الضروري إحياء الأمل والإيمان وسط شعب فلسطين في كفاحه من أجل الحرية والعدالة والكرامة. ومن المهم بنفس القدر أن ينهض شعبنا بمسؤولياته وأن يوحد صفوفه وأن يعزز مؤسساتنا التمثيلية ديمقراطياً.

وبغية التغلب على تشرذم الشعب الفلسطيني، نحتاج أولاً إلى تشخيص المشكلة بدقة. إننا نطلب من الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تعترف بالحالة في فلسطين بوصفها حالة استعمار استيطاني وفصل عنصري وأن تمتثل لمسؤولياتها الدولية لوضع حد لذلك الوضع غير القانوني.

ونحتاج إلى آليات ومحافل دولية كافية ذات اختصاص وأهلية لدراسة مسائل الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري بشكل كلي. ولذلك، يتحتم على الجمعية العامة أن تعيد تشكيل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري.

ولوضع حد لعقود من الإفلات من العقاب، ندعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى الإسراع في تحقيقه، وندعو الدول الأعضاء في جمعية الدول الأطراف إلى كفالة حماية المجتمع المدني الفلسطيني، بالتنسيق مع المحكمة. وعلى الصعيد العالمي - فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.4/77/L.12/Rev.1 - الذي أوصت به اللجنة الرابعة مؤخراً، نطلب أن تؤيد جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة طلب محكمة العدل الدولية إصدار فتوى. وقد حان الوقت لكي يتخلى المجتمع الدولي، ولا سيما دول الشمال العالمي، عن الانتقائية والمعايير المزدوجة في تنفيذ القانون الدولي. إن المشاريع الاقتصادية وتطبيع العلاقات على أساس المصالح الاقتصادية والأمنية لن تسفر عن السلام الذي نتوق إليه جميعاً. بل على العكس من ذلك، فإنها

الفلسطينية التي وفرتها الجمعية العامة أصبحت مجزأة ومفككة وضائعة بلا هوادة بسبب الضم بحكم الواقع. ويرجع ذلك إلى التوسع السريع في المشروع الاستيطاني، الذي يرسخ مشروعا استيطانيا استعماريًا دائماً في فلسطين. وقد استمرت تلك الأعمال العدوانية، التي تنتهك السلامة الإقليمية لفلسطين، بلا هوادة على مدى عقود بسبب الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المشروع والدعم السخي وغير المشروط الذي يتلقاه. والمساءلة مفقودة بشكل خطير وسياس الإفلات من العقاب يُمكن الجناة ويشجعهم على مواصلة جرائمهم الدولية. فيجب وضع حد لذلك الإفلات من العقاب.

وقد سعت إسرائيل على مدى عقود - من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الفصل العنصري، من بين أدوات أخرى - إلى تدمير الشعب الفلسطيني وإزالته بشكل منهجي بكل الوسائل. وفي الوقت نفسه، تتبنى إسرائيل قوانين تهدف إلى القمع المنهجي لجميع أشكال المقاومة والمعارضة لنظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني. وتحدث عمليات القتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب والعقاب الجماعي كل يوم. وينتظر الآباء عودة جثث أطفالهم القتلى لدفنهم. وهناك عمليات هدم للمنازل وتهجير قسري. ويحرم المرضى من الحصول على العلاج الطبي. وتقتلع الأشجار، وتدمر الأرض والموارد الطبيعية الغنية وتتهب. وفي غزة، نرى الوحشية الأليمة لحصار دام 15 عاماً. وتلك ليست سوى بعض الأمثلة على القهر المستمر للفلسطينيين وأشكال العنف الجسدي والنفسي التي يعانون منها على أيدي نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني. وقد جرم المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظماتهم، واعتبروا غير قانونيين وصنفوا إرهابيين، وكل ذلك لإسكاتهم والقضاء عليهم من أجل منع توثيق الجرائم الدولية. ولن نلتزم الصمت. وسنظل ثابتين، سواء في الوفاء بمهمتنا أو كجزء من الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

إن الاحتلال الإسرائيلي ليس احتلالاً تقليدياً. وهو بالتأكيد ليس مؤقتاً. لقد تجاوز بكثير معاييره القانونية والأخلاقية. إنه يتسبب في تكاليف باهظة، وليس فقط مالياً وسياسياً. وعواقبه وخيمة، وليس فقط

وأخيراً، تلقت اللجنة رسالة من منظمة المجتمع المدني التالية:
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وستتشر جميع رسائل التضامن التي تلقيناها على الموقع الشبكي المتعلق بقضية فلسطين الذي تديره شعبة حقوق الفلسطينيين، un.org/unispal. وسيتم تحديث القائمة على النحو الواجب عند تلقي رسائل جديدة.

وأود أن أعرب، باسم اللجنة، عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها للتو، ولجميع المشاركين على جهودهم الدؤوبة خلال السنوات الـ 55 من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لقضية فلسطين، وعلى الدعم الذي ظلوا يقدمونه دائماً للأنشطة التي كلفت بها اللجنة.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد إشادة خاصة جداً بأعضاء مكتب اللجنة على التزامهم القوي وروح الفريق الواحد ولكونهم مصدر إلهام للرئيس، وكذلك لجميع أعضاء اللجنة ومراقبيها على التزامهم المثير للإعجاب. ونتطلع إلى جعل اللجنة أقوى وأكثر استباقية، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

وقبل رفع هذه الجلسة الخاصة، أود أن أشكر كل من أسهم في عقدها، ولا سيما موظفي شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية والمترجمين الشفويين وكل من عمل خلف الكواليس. وأود أن أدعو الجميع إلى حفل الغداء في غرفة طعام الوفود في الطابق الرابع الساعة 13/00.

وأرجو أن أذكر بأن الجمعية العامة ستبدأ في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في الساعة 10/00 مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، التي سأعرض خلالها مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال الذي أقرته اللجنة وأقدم التقرير السنوي للجنة لعام 2022. ونحث أعضاء الجمعية بقوة على الحضور

ستمق القمع وترسخه. ولكي يتحقق سلام ذي مغزى، لا بد من تفكيك التفوق والتمييز العنصري ونظم الاضطهاد والاستعمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جبارين على بيانه الهام جداً. إننا معجبون بشجاعته والتزامه، ونتطلع إلى أن نكون على اتصال حتى نتتمكن معا من النهوض بحقوق الشعب الفلسطيني.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر جميع منظمات المجتمع المدني الناشطة في قضية فلسطين في جميع أنحاء العالم على عملها القيم دعماً للشعب الفلسطيني وتضامناً معه. وتتعهد اللجنة بمواصلة العمل مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ويشرفني الآن أن أعلن أن لجنتنا تلقت رسائل دعم وتضامن من عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وأود أن أتلو قائمة بالمسؤولين الذين بعثوا بهذه الرسائل بالترتيب الذي وردت به.

فقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية: مصر والسنغال والعراق وملاياف وقطر والمغرب وجمهورية إيران الإسلامية وفيت نام والأردن والصين وتونس والاتحاد الروسي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبروني دار السلام والإمارات العربية المتحدة وسري لانكا وتركيا وإندونيسيا والجزائر والكويت وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتلقينا رسائل من رؤساء حكومات البلدان التالية: الهند ومالطة والمملكة العربية السعودية وموريشيوس وبنغلاديش وباكستان.

وتلقت اللجنة كذلك رسائل من وزراء خارجية البلدان التالية: الجمهورية العربية السورية وكازاخستان وبوتسوانا والأرجنتين ونيكاراغوا والمكسيك وناميبيا وإكوادور ولبنان واليابان.

وتلقينا رسالتين من حكومتي البلدين التاليين: البرازيل والفلبين.

وتلقت اللجنة أيضاً رسالة من المنظمة الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي.

خارجية كوبا، معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، أرسل رسالة، كما ظل يفعل تقليديا، إلى وفد فلسطين تكريما لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أرسلت كذلك في حينه إلى الأمانة العامة. وبما أن ذلك لم يذكر، أردت أن ينعكس في محضر جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على تزويدنا بتلك المعلومات الهامة، التي ستؤخذ بعين الاعتبار، وسيتم استكمال القائمة على النحو الواجب.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.

وتقديم الدعم بالتصويت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر لاعتماد مشاريع القرارات A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26 بالأغلبية الساحقة التقليدية للجمعية العامة.

طلب ممثل كوبا الكلمة للإدلاء ببيان.
أعطيه الكلمة الآن.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لم أكن أنوي في البداية أخذ الكلمة، ولكني أردت أن أطلبها قبل أن ترفعوا الجلسة، السيد الرئيس، لأنني أريد أن يذكر في المحضر الرسمي أن وزير